



موازنة 2012-2013... المزيد من إهدار العدالة الاجتماعية

تحليل اقتصادي وسياسي لموازنة العام 2012-2013

المحتوى

3..... موازنة 2013/2012 هل من جديد؟

4..... خفض دعم الطاقة: من يدفع تكلفة إعادة هيكلة الدعم؟

6..... الشفافية: ضحية كل سنة مالية

6..... الأولوية المؤجلة: العدالة الاجتماعية متي يحين موعدها في الموازنة العامة؟

موازنة 2013/2012 هل من جديد؟

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة موازنة البلاد للسنة المالية الجارية 2013/2012 في 28 يونيو الماضي قبيل يومين فحسب من تسلم الرئيس المنتخب الدكتور/ محمد مرسي مقاليد الأمور بصورة رسمية. وقد أنتت الموازنة في ظرف سياسي شديد الاضطراب سبقه صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا يقضي ببطلان انتخابات مجلس الشعب كليا أو جزئيا، وصدور قرار بحل البرلمان من جانب المجلس العسكري تلاه صدور إعلان دستوري مكمل يفيد "باسترداد" المجلس الأعلى للقوات المسلحة لصلاحيات التشريع لحين الإنتهاء من كتابة دستور للبلاد خلال ستة أشهر.

لم تأت الموازنة الجديدة تقشفية بشدة رغم ندرة الموارد وتفاقم العجز، ولكنها ليست موازنة توسعية كذلك خلافا لما تشيحه وزارة المالية. وذلك لأن الزيادة المرصودة في الإنفاق العام من 490 مليار إلى 544 مليار بنحو 8.8% تقل عن معدلات التضخم بكل تأكيد (والمقدر من قبل صندوق النقد الدولي بنحو 11% في 2011/2012). وهو ما يعني أن الموازنة قد لا تكون تقشفية إذا كان حسابها بالأسعار الجارية بينما تكون كذلك بالأسعار الثابتة بعد خصم معدل التضخم على اختلاف تقديراته. وهو الأمر نفسه الذي واجه الموازنة الماضية.

بادئ ذي بدء فإن الموازنة الجديد لا تختلف اختلافا جذريا عن موازنة السنة الماضية، والتي لم تختلف بدورها عما سبقها قبل الثورة. فالإنفاق الاجتماعي خاصة في مجالي الصحة والتعليم لم يتغير شيئا بعد الثورة وظل على تواضعه كنسبة من الإنفاق العام خاصة مقارنة بمجالات أخرى لا تخدم التنمية بعيدة المدى ولا تعكس أجندة منحازة للفقراء كحالة دعم الطاقة الموجه للصناعات الكبرى وللطبقات المتوسطة في المقام الأول. وقد ظلت أوجه الإنفاق الاجتماعي من صحة وتعليم وتأمينات بالإضافة للأجور كما هي بالأسعار الثابتة رغم الزيادة المسجلة بالأسعار الجارية. فطبقا لحسابات وزارة المالية القائمة على الأسعار الجارية فإن مخصصات قطاع التعليم قد زادت بنحو 25% بينما زادت مخصصات الصحة بنحو 15%. وهي أرقام على ضخامتها الظاهرة لا تعكس ارتفاعا حقيقيا في حجم المخصصات لهذين المجالين الحيويين إذا تم احتساب معدل التضخم المتوقع، والذي غالبا ما سيزيد عن السنة الفائتة مع تحرير أسعار الوقود ومع الاحتمال الغالب لتخفيض سعر الجنيه.

كما أن أنصبتها ظلت كما هي دون تغيير كبير إذ أن نصيب الصحة ظل عند 5% تقريبا في حين بلغ نصيب التعليم 12% وهي قيم لا تختلف عما كان معهودا ولا توحى بالتالي بتغيير كبير في هيكل الموازنة الجديدة. فنصيب الصحة في 2010/2009 كان 4.9% من الإنفاق العام وكان 4.8% في 2011/2010 بينما بلغ نصيب التعليم

11.4% في 2011/2010 وانخفض في 2012/2011 إلى 10.6%. وبالتالي فإن رفع نصيب التعليم في الموازنة الحالية إلى 12% يقترب مما كان قائما قبل سنة مضت ولا يعد إنجازا كبيرا في ذاته.

إن العجز المقدر للسنة الجارية هو 135 مليار جنيه سيستلزم سده الاقتراض الداخلي والخارجي. وغالب الظن أن الحكومة ستنتج للاقتراض من الخارج لعدة أسباب أولها أن وضع الدين الخارجي المصري ليس بالسوء إذا ما أخذنا نسبته للناتج المحلي الإجمالي أو إذا أخذنا نسبة خدمة الدين للصادرات (وقد كانت 6% في 2010 بينما يبلغ حد الخطر 20%) وهو ما يعني أن للحكومة قدرة على التوسع في الاقتراض الخارجي نسبيا مقارنة بالدين الداخلي الذي أصبح مكلفا للغاية مع ارتفاع أسعار الفائدة. وثانيها أن الاقتراض الداخلي من شأنه أن يقلل من حجم الائتمان المتوفر في الجهاز المصرفي للقطاع الخاص الإنتاجي إذ أن الدولة تظل هي أكبر مقترض من البنوك بما يقلل من فرص تعافي الاستثمار المحلي ومن ثم توليد معدلات نمو مرتفعة. وثالث الأسباب هو أن الاقتراض من الخارج سيخدم غرضين الأول منهما تدبير موارد لسد العجز والثاني هو دعم الاحتياطيات الأجنبية التي تراجعت إلى قرابة 15 مليار جنيه بعد 18 شهرا من التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار.

تظل تقديرات وزارة المالية للنمو في السنة المالية الحالية مبالغا فيها في نظر العديدين إذ أن التقديرات هذه تأمل في أن يتراوح النمو بين 4 و4.5%، وهو ما يزيد كثيرا عما سجل في السنة المالية الماضية (1.8% فحسب) نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. فعلى سبيل المثال يقدر صندوق النقد الدولي معدل النمو المتوقع في مصر للسنة الجارية بـ3.3% على أقصى التقدير. ويرجع هذا إلى الانخفاض المتوقع في أسعار البترول وتعثر الاقتصاد في أوروبا - أكبر شريك تجاري لمنطقة شمال إفريقيا بما فيها مصر - بما يعوق من نمو الصادرات من السلع والخدمات. علاوة على عدم تعافي القطاع السياحي لاستمرار الاضطرابات السياسية. وقد تؤدي هذه التقديرات المبالغ فيها إلى عدم توفر الإيرادات الحكومية المتوقعة واللازمة للوفاء بالنفقات العامة.

خفض دعم الطاقة: من يدفع تكلفة إعادة هيكلة الدعم؟

لعل أهم أوجه الاختلاف في الموازنة الجديدة عن سابقتها هو تخفيض إجمالي فاتورة الدعم وبالأخص دعم الطاقة، والذي خفض بنحو 25 مليار جنيه دفعة واحدة ليتراوح عند 70 مليار جنيه بدلا من 96 مليارا في موازنة السنة الماضية. وهو بما لا يدعو للشك تخفيض كبير وربما يكون فجائيا إذا ما قورن بموازنة السنة الماضية التي تتبعته خطى الموازنات السابقة. وكان دعم الطاقة قد أخذ في التضخم منذ 2006 على نحو جعل منه أحد أكبر بنود الإنفاق العام

حيث بلغ نحو الخمس في موازنة 2012/2011. وكان جليا أن الاستمرار في سياسة الدعم كما هي غير ممكنة لا ماليا ولا اقتصاديا.

وقد يكون خفض الدعم شيئا إيجابيا في عمومه من حيث كونه غير فعال ومرتبب بتزايد الاستهلاك غير الضروري لموارد الطاقة المحدودة أصلا في الحالة المصرية. كما أن دعم الطاقة في مصر غير موجه للفقراء بل إن فيه الكثير من ملامح التحيز ضد الفقراء من خلال دعم الصناعات الكبرى كثيفة الاستهلاك للطاقة كالأسمت والسيراميك والحديد والصلب والألومنيوم والزجاج والأسمدة رغم أنها تباع منتجاتها بسعر السوق، وكثير منها يستفيد من الفارق بين الأسعار العالمية والمحلية لتحقيق أرباح ضخمة من التصدير للخارج. كذلك فإن دعم الطاقة يشمل فئات عريضة من الطبقات الوسطى التي تستخدم البنزين - فئتا 92 و 95- لتسيير سياراتها الخاصة. وفي المجمل فإن دعم الطاقة لا يفيد الفقراء كثيرا لأن استهلاك الفئات الأفقر للطاقة عادة ما يكون أقل كثيرا من استهلاك الفئات الأكثر ثراء.

ولكن لا يبرر هذا إزالة دعم الطاقة بشكل سريع أو فجائي وبدون إتخاذ إجراءات لاحتواء آثاره على الفئات الفقيرة والمهمشة إذ أن رفع أسعار السولار والبنزين بشكل لم يتحدد بعد قد تنعكس على أسعار نقل البضائع والسلع كما قد تنعكس على تكاليف الإنتاج بما يؤدي إلى وضع ضغوط تضخمية على سلع وخدمات أساسية وبالتالي ينتقل عبء تحرير الأسعار إلى كواهل الفقراء بما يخفض من مستويات المعيشة.

ومن ثم فإن تخفيض الدعم عن الطاقة بصورها المختلفة يجب أن يتزامن مع خطة عمل واضحة المعالم لضبط الأسعار بما يحمل المنتجين لا المستهلكين الجزء الأكبر من التكلفة، وبما يراعي توفر السلع والخدمات الأساسية للفقراء والمهمشين بأسعار تتناسب ودخولهم وإلا أصبحت إزالة الدعم ترمي إلى تخفيض أعباء الدولة فحسب دون مراعاة للغالبية الفقيرة، وبما يهدد باندلاع اضطرابات اجتماعية خاصة في ضوء توسع موجات الاحتجاج ذات الطابع الاقتصادي والمعيشي في صورة الإضرابات والتظاهرات والاعتصامات.

ومن هنا فإن الإزالة المستقبلية للدعم ينبغي أن تكون مبنية على أساس قرار سياسي يستعين لا بالخبراء والاقتصاديين فحسب بل بممثلين عن المجتمع المدني بما فيهم ممثلون مستقلون ومنتخبون عن العمال، وذلك من خلال مؤسسات كالرئاسة والبرلمان والأحزاب والنقابات والجمعيات حتى يمكن صياغة إطار يتم الاتفاق فيه على توزيع تكاليف التخفيف من أزمة الدولة المالية بأكثر قدر ممكن من الإنصاف والعدالة. ولن يكون هناك بديل عن إعادة هيكلة دعم الطاقة ليكون أكثر استهدافا للفقراء عن طريق تخصيص مبالغ من الدعم الحالي للفئات والمناطق الفقيرة والمهمشة استنادا لمعايير واضحة، وبعد توفر معلومات تفي بتغطية هذه المجموعات. وقد أثبتت تجارب كإندونيسيا وإيران أن إزالة دعم الطاقة

عن طريق إعادة تخصيص جزء من مبالغ الدعم لمثل هذه البرامج التي تستهدف الفقراء مباشرة من شأنه أن يجعل العملية ممكنة من الناحية السياسية حيث إنه يخلق مستفيدين من إعادة هيكلة الدعم، ومن ثم يوفر حلفاء اجتماعيين للحكومة تستطيع أن تواجه بهم الفئات المستاءة - خاصة الطبقات الوسطى - من قرارات التخفيض.

الشفافية: ضحية كل سنة مالية

بمنأى عن المحتوى الموضوعي للموازنة العامة للدولة فإن ثمة تحفظا شديدا على الإجراءات التي من خلالها تمت صياغة الموازنة العامة للدولة للسنة الثانية على التوالي بعد سقوط مبارك ففي الحالتين كانت اليد العليا والكلمة الفاصلة للمجلس العسكري بالتعاون مع الحكومة التي عينها. وفي كلتا الحالتين فقد افتقدت الموازنة لأدنى درجات الشفافية فلم يتم طرح مشروع الموازنة للنقاش في سنة ٢٠١١/٢٠١٢، وكانت الصيغة النهائية نتيجة لمشاورات غير معلنة ومجهولة التفاصيل إلى اليوم بين وزير المالية الأسبق الدكتور سمير رضوان والمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بالسلطات التشريعية والتنفيذية وقتذاك. وتكرر الأمر في السنة المالية الجارية حيث تأخرت الحكومة كثيرا وبشكل غير مبرر ولا مفهوم في تقديم مشروع الموازنة للبرلمان. ورغم أن الموعد المعتاد عليه هو منتصف إبريل فإن البرلمان لم يتلق الموازنة إلا في النصف الثاني من شهر يونيو الماضي، وذلك قبيل أسبوعين فحسب من بدء السنة المالية الجارية في أول يوليو. وهو ما أتاح وقتا محدودا للغاية للبرلمان ليراجع ويناقش ويعدل المشروع المقدم، خاصة وأن غالب أعضاء البرلمان - المنحل - يفتقدون لأي خبرة برلمانية سابقة تمكنهم من قراءة وثائق الموازنة على ضخامتها وتعقيدها الفني. ثم لم يلبث أن حل مجلس الشعب، و"استرد" المجلس الأعلى للقوات المسلحة - على حد تعبير الإعلان الدستوري المكمل - صلاحيات التشريع مرة أخرى لترد إليه الموازنة فيعتمدها ويصدرها قبل يومين من تسليم السلطة رسميا لأول رئيس منتخب. وفي هذه الأثناء لم يتم طرح خطة الموازنة للمناقشة مع الخبراء والمهتمين في دوائر المجتمع المدني والجامعات والدوائر الأكاديمية ذات الصلة. وسيكون على الحكومة الجديدة محل التعيين من الرئيس المنتخب حديثا تنفيذ بنود موازنة لم تضعها أية جهة منتخبة، ولم تحظ بأي نقاش يذكر سواء من البرلمان قبيل انحلاله أو من ممثلين عن المجتمع الأهلي بشكل أوسع.

الأولوية المؤجلة: العدالة الاجتماعية متى يحين موعدها في الموازنة العامة؟

تأتي موازنة العام المالي الجاري ٢٠١٢/٢٠١٣ ولم تختلف في هيكلها عن الموازونات العامة للدولة في عهد يوسف بطرس غالي. وهو بالطبع أمر قد يكون مبررا بالانشغال بالقضايا الملحة قصيرة المدى ومصدر الضغط على الحكومة المتمثلة في تدبير موارد حقيقية لتمويل العجز المتفاقم للموازنة وتجاوز مشكلة احتياطات النقد الأجنبي الآخذ في

التناقص والتآكل بسبب انخفاض معدلات النمو منذ اندلاع الثورة في يناير ٢٠١١. وقد يكون مبررا كذلك بغياب حكومة منتخبة تملك من الشرعية والصلاحيات ما يمكنها من إدخال تعديلات جوهرية على الموازنة العامة للدولة بما يعكس مصالح الفئات الاجتماعية التي أنت بها للحكم، والراغبة في دفع مفهوم معين للعدالة الاجتماعية. وهو ما لم يتحقق حتى اليوم حيث إن الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ تنحي مبارك هي بالتعريف حكومات تصريف أعمال ليس منتظرا منها أن تتخذ قرارات مصيرية لإعادة هيكلة الإنفاق العام أو إعادة تعريف دور الدولة من خلال سياسات وبرامج جديدة تدشن قطيعة مع الماضي وتفتتح مرحلة جديدة للسياسات العامة. بيد أن تصريف الأعمال كان يعني إبقاء الوضع كما هو عليه وصب جل الاهتمام - إن لم يكن كله - على القضايا الآنية قصيرة المدى ك معالجة العجز وأزمته العملة الصعبة والسيولة، وهو ما تعارف الجميع على تسميته بإدارة عجلة الإنتاج أو التعجيل بالتعافي الاقتصادي. وغابت في هذه الأثناء قضايا بعيدة المدى لصيقة الصلة بالثورة ك العدالة الاجتماعية وما تقتضيه من إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد بما يستجيب لمطالب وطموحات الفئات العريضة - خاصة الشرائح الشابة - التي تتناقض والإبقاء على ذات أطر النموذج التنموي النيوليبرالي الذي أرست مجموعة أحمد نظيف (٢٠٠٤-٢٠١١) دعائمه بتنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين.

لا يعني الاهتمام بالقضايا الحالية كسد العجز وتدبير الموارد ودعم الاحتياطات من العملة الصعبة تجاهل الجذور الهيكلية لأزمة الدولة المالية في مصر، والتي لا تعود إلى يناير وفبراير ٢٠١١ بقدر ما ترجع إلى مطلع التسعينيات في أعقاب تبني نظام مبارك لبرنامج التحول الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في ١٩٩٠/١٩٩١. فقد أرست طبيعة هذه التحولات الاقتصادية وتفاعلها مع طبيعة نظام الحكم الأمني الاستبدادي جذور أزمة الدولة المالية في مصر. وهي جذور سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية. وما الأزمة المالية للدولة سوى عرض من أعراض أزمة النموذج التنموي العام الذي أجبرت مصر على تبنيه متمثلا في التحرير الاقتصادي وخصخصة القطاع العام وإخلاء الدولة لمساحات متزايدة من الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص. هو نموذج تنموي قام في الأصل على تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد سوق رأسمالي تنافسي يقوم على نشاط القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بما يولد معدلات نمو مرتفعة ومن ثم يخلق فرص عمل. على أن هذا التحول لم يؤد إلى خلق نموذج سوق رأسمالي حر يقوم على التنافسية وإنما أفسح الطريق أمام إنتاج رأسمالية محاسبين مقربين من السلطة السياسية استطاعوا بفضل اتصالاتهم بدوائر النفوذ داخل الدولة أن يحوزوا على الأصول العامة للاقتصاد من أراض وشركات عامة معروضة للبيع علاوة على مواضع احتكارية أو شبه احتكارية في أسواق الصناعات والخدمات التي تم تحريرها. وكان هذا ببساطة لأن التحرير الاقتصادي ونقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام للخاص لم تتماش مع استثمار سياسي في إنشاء مؤسسات قادرة على

تنظيم العلاقات بالسوق الحرة بما يحمي التنافس ويمنع الاحتكار وتعارض المصالح ويكافح الفساد ويضمن حقوق الملكية على نحو متساو لجميع الفاعلين الاقتصاديين.

أسهمت رأسمالية المحاسيب وغياب إطار مؤسسي حاكم في ضعف تنافسية الاقتصاد المصري الذي ظل معتمدا بشكل كبير على الصادرات من الطاقة - بترول وغاز طبيعي - إذ أن الصادرات من المواد الخام هذه ظلت تشكل ما يربو عن نصف الصادرات في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٠ وهي نسبة لا تختلف كثيرا عما كان سائدا في السبعينيات والثمانينيات على نحو يعني أن الاقتصاد المصري قد عجز عن رفع تنافسيته وإنتاجيته بحيث يشارك بمنتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وأدى استمرار الاعتماد على المواد الخام - المحدودة أصلا - إلى عدم الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية فتراجع نصيب الصناعات كثيفة العمالة. وعجز القطاع الخاص الرسمي عن استيعاب أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. وتحول القطاع غير الرسمي إلى استيعاب العدد الأكبر منهم فأصبحت مشكلة الاقتصاد المصري أنه ينتج وظائف في القطاع غير الرسمي ضعيفة الإنتاجية ومنخفضة الأجر لأعداد متزايدة من الخريجين. وكانت المحصلة النهائية لنموذج قائم على المحسوبية في توزيع حقوق الملكية ومعتمد على الربح المتولد من مبيعات الطاقة وقناة السويس إلى استبعاد الغالب الكبير من المصريين في سن العمل، وإجائهم إلى العمل في وظائف لا تفي بتطلعاتهم - خاصة المتعلمون منهم. فلا عجب أن كانت المدن هي موطن الاحتجاج الضخم الذي عصف بالنظام القديم في يناير وفبراير من السنة الماضية، ولا غزو أن كان الخريجون ممثلين بشكل كبير بين الشرائح الشابة التي انضوت تحت لواء الاحتجاج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أودى بالنظام في نهاية المطاف.

ولا شك أن مالية الدولة - ممثلة في الموازنة وطرق تمويلها - تحتل موقع القلب من دور الدولة في نموذج التنمية الموروث من عهد مبارك. فالموازنة العامة للدولة وثيقة سياسية قبل أن تكون سجلا ماليا ذا صبغة فنية محاسبية. فالموازنة العامة من خلال الإنفاق الحكومي تبرز تحيزات الدولة الاجتماعية ببيان المستفيدين من الموارد العامة، وكذا الحال مع الإيرادات العامة التي تبرز من يتحمل تكلفة تمويل الإنفاق العام. ومشكلات ماليات الدولة في مصر هيكلية وذات جذور اجتماعية وسياسية كما سبق الذكر. ويمكن التمييز بين مشكلتين اثنتين الأولى هي العجز المزمن في الموازنة العامة نظرا للفارق المتضخم بين الإنفاق والإيراد، وما يستتبعه هذا من الاستدانة ومراكمة القروض الداخلية والخارجية. وهي قضية لم تتفجر بعد ثورة يناير بل تفاقت فحسب مع تباطؤ الاقتصاد واحتدام الأزمة المالية العالمية. وجذورها سياسية قبل أن تكون اقتصادية. وأما المشكلة الهيكلية الأخرى فهي هيكل الإنفاق والإيراد العامين. والذي يعكس تحيزات اجتماعية لا تقتصر للعدالة فحسب بل تضيع على عموم المصريين فرص التنمية، وتسيء إدارة واستثمار

الموارد العامة على نحو صنع النموذج التنموي الفاشل لعصر مبارك. والذي انتهى بالبلاد إلى استبعاد الغالبية في المدن والريف من المشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج.

فأما مشكلة مالية الدولة الأولى والمتعلقة بالعجز المزمن فمردها إلى أن إيرادات الدولة في مصر أخذت في الانخفاض بشكل متزايد منذ مطلع التسعينيات وفي أعقاب تبني برنامج التحرير الاقتصادي في حين أن النفقات تثبتت على مستوياتها أو زادت قليلا. وقد تراجعت إيرادات الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ مطلع التسعينيات وبشكل مستمر. وهو ما يعني أن الدولة لم تكن تستفيد من تزايد معدلات النمو في الاقتصاد ككل لعجزها عن تحصيل الضرائب على القطاع الخاص مصدر هذا النمو. واستمر اعتماد الدولة في ثلث دخلها على أقل تقدير على مصادر ريعية غير ضريبية تأتي إليها من خارج الاقتصاد سواء ممثلة في مبيعات النفط والغاز أو في رسوم قناة السويس أو في تحويلات البنك المركزي للخزانة العامة. وفي المقابل كان التوسع في الإيرادات الضريبية في ظل وزارة يوسف بطرس غالي (١٩٩٩-٢٠١١) راجعا إلى تطبيق المنهج النيوكلاسيكي القائم على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخفيض أسعار الضرائب، وهو منهج يتنافى مع تحميل الفئات الأغنى العبء الأكبر للضرائب على اعتبار أن الضريبة تقوم على القدرة على الدفع لا قدر الاستفادة. كما اقتضى المنهج النيوكلاسيكي في السياسات الضريبية الاستناد بشكل كبير إلى الضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة المبيعات. وهي ضرائب رجعية - عكس التصاعدية - لأنها تحمل الأثقل فقرا العبء الأكبر كما هو معروف لأن النسبة المخصصة للاستهلاك من دخول الفقراء أكبر كثيرا من نفس النسبة في دخول الأغنياء. والضرائب غير المباشرة اليوم هي الأكبر نسبة من الإيرادات الضريبية للدولة. بينما لا يزيد نصيب الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية - وهي جوهر النشاط الاقتصادي عامة - عن ٥% من إجمالي إيراد الدولة. ولا شك أن عجز الدولة في مصر على مدار العقدين الماضيين عن تحصيل الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح راجع إلى ضعف القدرات الإدارية لجهاز الدولة على تسجيل وحصر النشاط الاقتصادي الذي يظل الجزء الأكبر منه غير رسمي وخارج عن دائرة متابعة ورصد الدولة. ولكنه يعود كذلك إلى طبيعة النظام الاستبدادية التي كانت فاقدة لأي رصيد شعبي أو ثقة في أن ما تحصله من ضرائب سيرتد إلى المواطنين في صورة سلع وخدمات عامة.

أما الإنفاق العام فحدث ولا حرج فإن الهيكل الموروث من عصر مبارك غير مرن بالمرّة إذ يبلغ نصيب الأجور حوالي الربع في مقابل ربع آخر يذهب للدعم بمكوناته المختلفة (خاصة الطاقة والغذاء) ثم ربع ثالث للفوائد وخدمة الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي، ولا يتجاوز نصيب الاستثمار ١٠%. وهي بنود كما نرى جميعا تنصب على النفقات الجارية ولا تولي أهمية كبيرة للاستثمار بعيد المدى سواء في البنية الأساسية أو في الموارد البشرية من خلال تخصيص حصص كبيرة للصحة والتعليم والتدريب والحماية الاجتماعية. كما أنها بنود يصعب تغييرها أو العبث بها لأنها مرتبطة

إما بالتزامات الدولة إزاء مقرضيها ممثلة في خدمة الدين، أو بالتزامات الدولة الاجتماعية إزاء العاملين بها - والدولة هي أكبر موظف في مصر بإجمالي موظفين في الحكومة المركزية والمحليات والهيئات يصل إلى نحو الخمسة ملايين - والتزامات إزاء فقراء المدن والريف من خلال الدعم. وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التحدي التنموي الكبير الذي يقف في سبيل بلد كمصر على المدى المتوسط هو إعادة تخصيص الموارد التي تذهب للدعم وخدمة الدين - وكلاهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحيث تتطابق أرقامهما تقريباً - للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي.